

Distr.: General
16 July 2015
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثلاثون

البنديان ٢ و ٣ من جدول الأعمال المؤقت

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حقوق الشعوب الأصلية

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/٢٧. ويتضمن معلومات عن التطورات ذات الصلة المتعلقة ببيئات وآليات حقوق الإنسان، ويعرض الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على مستوى المقر وفي الميدان، وهي أنشطة تسهم في الترويج لأحكام إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتنفيذها تنفيذاً كاملاً، ومتابعة مدى فعالية الإعلان. ويشمل التقرير الفترة من أيار/مايو ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٥.



إلى وضع خطط عمل واستراتيجيات وطنية، مؤكداً أهمية اتساق هذه الخطط اتساقاً تاماً مع مبادئ الإعلان ومقاصده. كما لفتت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بصفتها رئيس فريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني بقضايا الشعوب الأصلية، الانتباه إلى سلسلة ورقات بشأن مواضيع شتى مثل حقوق الأرض والمعارف التقليدية، أعدها فريق الدعم على سبيل المساهمة في المؤتمر العالمي.

٥- وشاركت المكاتب الإقليمية والقطرية التابعة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بفاعلية في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي عن طريق إعداد مذكرات إعلامية، وتيسير المناقشات فيما بين ممثلي الشعوب الأصلية عن إسهاماتهم في المؤتمر. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، تولّى مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في غواتيمالا تنشيط اجتماعات ثنائية بين ممثلي الشعوب الأصلية ووزارة الخارجية من أجل تعزيز مشاركة الشعوب الأصلية في الأنشطة التحضيرية للمؤتمر العالمي. وأما مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان الإقليمي لأمريكا الجنوبية في شيلي، فنظّم وشارك في اجتماع وطني للشعوب الأصلية تحضيراً للمؤتمر العالمي، في إطار مشروع مشترك بين الوكالات مع قادة الشعوب الأصلية. وهدف الاجتماع إلى تعزيز مشاركة قادة الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي وفي إعداد الوثيقة الختامية^(٢).

٦- وفي مرحلة التحضير للمؤتمر العالمي، ركز ممثلو الشعوب الأصلية على الحاجة إلى استحداث عمليات أكثر شمولاً في الأمم المتحدة، وإلى منح هياكل تمثيل الشعوب الأصلية مركزاً من شأنه تيسير مشاركتها بفعالية. وعليه، تتضمن الوثيقة الختامية طلباً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين توصيات محددة عن كيفية تمكين الشعوب الأصلية من المشاركة في الأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٧- وعقب المؤتمر العالمي، عمل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في دولة بوليفيا المتعددة القوميات على تنسيق وإطلاق حوار مع مختلف وكالات الأمم المتحدة لتقديم مساعدة تقنية في وضع الإجراءات وتكليف وتنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية.

٨- وواصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أداء دور فاعل في مختلف المبادرات المشتركة بين الوكالات في سياق رئاستها لفريق الدعم أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فقد شارك فريق الدعم بفاعلية في المؤتمر العالمي، ومن ثم دعم متابعة وثيقته الختامية، التي اعترفت بالدور المهم الذي اضطلع به فريق الدعم في ضمان التنسيق والاتساق في إجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالشعوب الأصلية.

٩- وكان دعم هذه المتابعة محور التركيز الرئيسي في الاجتماع السنوي لفريق الدعم الذي استضافته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وضم الاجتماع منسقي قضايا الشعوب الأصلية من ١٧ وكالة، وشاركت فيه المقررة الخاصة المعنية

(٢) قرار الجمعية العامة ٢/٦٩.

بمخوق الشعوب الأصلية، ورئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، ومنسق فريق دعم المنتدى الدائم مشاركة حثيثة.

١٠- وفي الاجتماع، بدأ فريق الدعم إعداد خطة عمل على نطاق المنظومة، على أن توضع بالتشاور والتعاون مع الشعوب الأصلية والدول الأعضاء. وناقش فريق الدعم ما يمكن استخلاصه من دروس من خطط عمل أخرى على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما فيها تلك المتعلقة بالشباب والمساواة بين الجنسين، وسلط الضوء على اعتبارات رئيسية، مثل ضرورة أن تستند خطة العمل إلى الإعلان، وأهمية إشراك مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية والقطرية، وأهمية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأنشئ فريق عامل غير رسمي صغير لدفع جهود وضع خطة العمل قُدمًا، بالتعاون مع شركاء من الشعوب الأصلية والدول الأعضاء.

١١- وأجرى فريق الدعم أيضاً تقييماً للمبادرات المختلفة المتعلقة بوضع واستخدام مؤشرات ذات صلة بالشعوب الأصلية، وهو يعكف الآن على حشد الدعم لتفعيل المؤشرات المتفق عليها، تحقيقاً لغايات من بينها تطبيق تلك المؤشرات بالاقتراح مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، استكشف فريق الدعم سبل تشجيع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على النهوض بمخوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الوطني والدولي، تمشياً مع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي.

١٢- واضطلعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً بدور فاعل في زيادة إبراز قضايا الشعوب الأصلية في إطار مجلس حقوق الإنسان، بطرق من بينها تقديم الدعم لآلية الخبراء المعنية بمخوق الشعوب الأصلية، على سبيل المثال، عن طريق استعراض ولاية مجلس حقوق الإنسان. وأثناء الدورة التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان حلقة نقاش عن قضايا الشعوب الأصلية خُصّصت لوقاية الشعوب الأصلية وحمايتها في إطار مبادرات الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها والتأهب لها.

باء- مبادرة شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية

١٣- تمكنت مبادرة شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية، وهي مبادرة مشتركة بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من استكمال تنفيذ أنشطة ضمن إطار عملها الاستراتيجي الرباعي للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وقد بدأ تنفيذ المبادرة عام ٢٠١٢ من خلال ستة برامج مشتركة للأمم المتحدة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيكاراغوا والكونغو، فضلاً عن برنامج إقليمي في جنوب شرق آسيا. واستندت البرامج إلى الإعلان، وإلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب

الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)، ومعايير رئيسية أخرى، وعكست استنتاجات المقررة الخاصة والهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وغير ذلك من آليات حقوق الإنسان.

١٤- ومن خلال ستة برامج قطرية مشتركة ومشروع إقليمي واحد، تمكنت الشراكة، أثناء سير أنشطتها، أن تجمع بين أكثر من ١٠٠ من الشركاء ومن الوصول إلى أكثر من ٥٥٠٠ مسؤول حكومي وشخص من الشعوب الأصلية وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال مبادرات بناء القدرات والتدريب في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وصدر ما يقرب من ٤٠ دراسة ومنشور موضوعي، شملت مسائل تتعلق بصحة الأمومة والحقوق الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأوضاع في قطاع الحراجة. وساهمت مبادرات الشراكة الرامية إلى دعم الإصلاح القانوني والسياسي والوصول إلى العدالة في وضع مراسيم وطنية وعمليات مراجعة للقوانين الوطنية والبلدية من أجل ضمان الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية وإدماجها في النظم القانونية المحلية والوطنية.

١٥- وناقش مجلس إدارة الشراكة حالياً كيفية مواءمة المرحلة التالية مع خطة العمل على نطاق المنظومة التي صدر تكليف في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية بوضعها.

١٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أعدّ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان الإقليمي لأمريكا الجنوبية في سانتياغو مقترحاً مشتركاً مع وكالات تابعة للأمم المتحدة في شيلي لعرضه على الشراكة يتناول موضوع الحق في التشاور مع شباب وأطفال الشعوب الأصلية.

جيم- بناء قدرات الشعوب الأصلية ومشاركتها في عمليات الأمم المتحدة

١٧- في عام ٢٠١٤، عقد قسم الشعوب الأصلية والأقليات، في مسعىٍ للتشجيع على تنفيذ الإعلان تنفيذاً كاملاً، عدداً من جلسات التدريب والإحاطة لجهات معنية رئيسية شملت أفرقة قطرية تابعة للأمم المتحدة، وموظفين في المفوضية السامية لحقوق الإنسان، وأعضاء في هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ومنظمات للشعوب الأصلية، ومسؤولين حكوميين، وبرلمانيين، وموظفين في مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان.

١٨- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان بناء قدرات ممثلي الشعوب الأصلية وخبراتهم من خلال برنامجها التدريبي السنوي على الصكوك والآليات الدولية لحقوق الإنسان. وشارك في برنامج الزمالات الدراسية للشعوب الأصلية لعام ٢٠١٤ الذي نُفِّذ في جنيف في الفترة من ١٦ حزيران/يونيه إلى ٢٥ تموز/يوليه، ٣١ شخصاً من الشعوب الأصلية في المجموع، من بينهم ١٨ امرأة قُدمن من الاتحاد الروسي وأستراليا وإكوادور وبابوا غينيا الجديدة والبرازيل وبنغلاديش وبوروندي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وغواتيمالا وكمبوديا وكولومبيا وليبيا وماليزيا والمغرب والمكسيك وميانمار ونيوزيلندا. وحضر هؤلاء المشاركين في البرنامج جلسات تدريب نظري وعملي عن كيفية استخدام الصكوك

والآليات الدولية لحقوق الإنسان في الدعوة إلى حقوق جماعاتهم الأصلية وتعزيزها بفعالية أكبر على الساحة الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، أتاحت الفرصة لأربعة من المشاركين من الشعوب الأصلية كانوا شاركوا سابقاً في التدريب في جنيف، لتعزيز معارفهم وخبراتهم عن طريق المشاركة في برامج وطنية أو إقليمية للزمالة في مكاتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان القطرية في الاتحاد الروسي وغواتيمالا والمكسيك والكاميرون. وقد حظيت مشاركتهم وإسهاماتهم الفاعلة في أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان بتقدير بالغ، وكذلك معارفهم المباشرة بقضايا الشعوب الأصلية، التي كانت مفيدة للغاية في دعم عمل المفوضية في قضايا الشعوب الأصلية. ومن أجل منح الشعوب الأصلية فرصة التعلم من خلال المشاركة المباشرة والعملية في أنشطة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، يواصل قسم الشعوب الأصلية والأقليات تنظيم برنامج الزمالات الدراسية العليا للشعوب الأصلية على مدى أربعة أشهر لتقدم التدريب في مكان العمل.

١٩- و علاوة على مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان، نُفذت المكاتب الإقليمية والقطرية أيضاً برامج لبناء قدرات الشعوب الأصلية. فعلى سبيل المثال، أدى المستشار المعني بحقوق الإنسان في بنغلاديش دور الشخص المرجعي لبرنامج التدريب الإقليمي على حقوق الشعوب الأصلية في بنغلاديش التابع لمنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان في بنغلاديش.

٢٠- ونفذ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان القطري في دولة بوليفيا المتعددة القوميات أنشطة تدريب لفائدة العديد من منظمات الشعوب الأصلية، ركزت على الحقوق الجماعية، وعلى استخدام آليات الحماية الوطنية والدولية، وسعت إلى تعزيز فهم تلك المنظمات للحق في التشاور. وبالتنسيق مع جامعة الشعوب الأصلية "أياغوايكي توبا"، وضع المكتب النسخة الأولى من برنامج تدريبي بعنوان "حقوق الشعوب الأصلية في النظام العالمي لحقوق الإنسان ومقدمة إلى الخبرات الثقافية". والعمل جارٍ حالياً على تدريس النسخة الثانية من برنامج لمجموعة جديدة من القادة يمثلون شعوباً أصلية من المنطقة الشرقية ومنطقتي تشاكو والأمازون.

٢١- ونظّم مكتب دولة بوليفيا المتعددة القوميات أيضاً حلقة عمل مشتركة بالتنسيق مع منظمة العمل الدولية ومجلس المحافظة لشعب الغواراني من أجل تعريف الشعوب الأصلية بالآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان وتدريبها على إعداد بلاغات لهذه الآليات.

٢٢- وعقد مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا حلقة عمل عن المفاهيم الأساسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على حقوق الشعوب الأصلية والجماعات الكولومبية الأفريقية الأصل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، نظّم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان الإقليمي لأمريكا الوسطى في بنما تدريباً لمنظمات شبابية من الشعوب الأصلية على استخدام آليات حقوق الإنسان، بغية بناء قدرتها على تقديم تقارير إلى الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان وإلى الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

٢٣- ومن خلال برنامج مايا، طوّر مكتب المفوضية في غواتيمالا عدة دورات تدريبية تحديداً في مجالات إقامة العدل وإدارة الأراضي والأقاليم والحق في التشاور. وشمل الجمهور المستهدف بالدورات مكتب المدعي العام وهيئة أمين المظالم والمحكمة العليا والمحكمة الدستورية. وقدم المكتب أيضاً دعماً إلى مكتب المدعي العام في وضع أداة تشخيصية تتعلق بوصول الشعوب الأصلية إلى العدالة. ونتيجة لذلك، وضعت وحدة الشعوب الأصلية في مكتب المدعي العام خطة عمل أتاحت إجراء إصلاحات في السياسات الداخلية وتقديم تدريب متخصص للمترجمين الشفويين، وصمّمت سياسة مؤسسية تركز على الضحايا.

٢٤- ونظّم مكتب المكسيك أيضاً دورات تدريبية على حقوق الشعوب الأصلية للسلطات الاتحادية، وقدم إرشادات إلى ممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية في حالات محددة.

٢٥- وقدم المكتب الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ نسخاً من الإعلان إلى رابطة جزر المحيط الهادئ للمنظمات غير الحكومية من أجل التوعية بحقوق الشعوب الأصلية في المنطقة. والرابطة هي شبكة إقليمية تضم منسقين من منظمات غير حكومية في ٢٢ بلداً من بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ.

٢٦- وواصل صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الشعوب الأصلية، الذي تديره المفوضية السامية لحقوق الإنسان ويقوم عليه مجلس أمناء، دعم مشاركة منظمات الشعوب الأصلية في دورات المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، وآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، ومجلس حقوق الإنسان بما في ذلك آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة له، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات.

٢٧- وبالإضافة إلى تشجيع مشاركة ممثلي الشعوب الأصلية في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، وإدماج معايير حقوق الإنسان في وثيقته الختامية، دعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مشاركة الشعوب الأصلية في المؤتمر وفي عملية التحضير له، عن طريق صندوق التبرعات. ودعم الصندوق مشاركة ٢١ من ممثلي الشعوب الأصلية في الاجتماعات التحضيرية، ومشاركة ٨٤ من ممثلي الشعوب الأصلية في المؤتمر.

٢٨- وفي عام ٢٠١٤، نُصفت ٦٦ منحة لتمكين مشاركة ممثلين عن منظمات وجماعات الشعوب الأصلية، شملت ٢٥ منحة لحضور الدورة الثالثة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، و ٢٠ منحة للدورة السابعة لآلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وأربع منح لدورات مجلس حقوق الإنسان، ومنحتين لدورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وخمس منح لدورات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ومنحة واحدة لدورات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وخمس منح لدورات لجنة القضاء على التمييز العنصري، ومنحة واحدة لدورات لجنة حقوق الطفل، ومنحة واحدة لدورات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنحتين لدورات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٩- واختار مجلس الأمناء ٨٦ ممثلاً عن جماعات ومنظمات الشعوب الأصلية لحضور الدورات المختلفة، كان من بينهم ٣٢ ممثلاً اختيروا لحضور دورات عام ٢٠١٥ للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، و٣٢ ممثلاً لحضور دورات آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، وستة ممثلين لحضور دورات مجلس حقوق الإنسان، وأربعة ممثلين لحضور دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وممثلان لحضور دورات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وممثل واحد لحضور دورات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وممثلان لحضور دورات لجنة القضاء على التمييز العنصري، وممثلان لحضور دورات لجنة حقوق الطفل، وثلاثة ممثلين لحضور دورات اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وممثل واحد لحضور دورات لجنة مناهضة التعذيب، وممثل واحد لحضور دورات اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، رصد مجلس الأمناء أموالاً لتمكين ممثلي جماعات ومنظمات الشعوب الأصلية من حضور دورات مجلس حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل المقرر عقدها في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ إلى آذار/مارس ٢٠١٦. وسيجري اختيار الممثلين في اجتماعات تُعقد ما بين الدورات في آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٣٠- ويواصل الصندوق أيضاً توظيف الموارد من أجل بناء قدرة الشعوب الأصلية لتشارك بفعالية في اجتماعات الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، نظّم الصندوق في عام ٢٠١٤ أربع جلسات تدريبية في مجال حقوق الإنسان في جنيف ونيويورك. وعلاوة على ذلك، قدّم الصندوق، بالتعاون مع شركاء من منظمات غير حكومية، الدعم إلى ممثلي الشعوب الأصلية لتمكينهم من جعل أنشطتهم في مجال الدعوة محددة الأهداف، وتكييف مداخلاتهم لتلائم كل دورة بعينها، والإسهام في تنفيذ توصيات آليات حقوق الإنسان وفي تنفيذ الإعلان على الصعيد الوطني.

دال - الأدوات التوجيهية

٣١- واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان دعم البرلمانين للوفاء بدورهم في حماية حقوق الشعوب الأصلية. فقد أُطلق رسمياً، على هامش المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، دليل للبرلمانين^(٣)، اشترك في تأليفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والاتحاد البرلماني الدولي، وأمانة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

(٣) Inter-Parliamentary Union, *United Nations Handbook for Parliamentarians: Implementing the United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples* (Geneva, 2014). متاح في الرابط التالي: www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/human_rights/Indigenous-Peoples-Parliamentarians-Handbook.html

٣٢- ومن خلال عمليات تشاور واسعة النطاق، أكملت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنتدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في آسيا والمحيط الهادئ وضع دليل^(٤) في عام ٢٠١٣. وقد تُرجم المنشور إلى الروسية والفرنسية والإسبانية، وأطلقه لاحقاً، في حزيران/يونيه ٢٠١٤، قسم الشعوب الأصلية والأقليات، والمكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان لجنوب أفريقيا. وشاركت المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أنغولا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزمبابوي وكينيا وناميبيا في التدريب الذي أتاح لها زيادة فهم كيفية تفعيل الإعلان على الصعيد القطري. ونُظّم اجتماع في كراسنويارسك بالاتحاد الروسي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لمناقشة دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية متابعة الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية.

٣٣- ونشر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في دولة بوليفيا المتعددة القوميات خلاصة للمعايير الدولية ذات الصلة بحماية حقوق الشعوب الأصلية، وكتيباً إعلامياً بشأن الحق في التشاور الحر والمسبق والمستنير، وثلاث دراسات عن نُظُم اتخاذ القرار لدى الشعوب والأمم الأصلية (عن قضاء بارابيتي العليا، ومنظمة شعب الموسيتين الأصلي، وأمة الجاتشا كارانغاس).

٣٤- ونشر مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا نسخاً محدثة من منشوراته عن الحق في التشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة.

هاء- مساعي المفوضية السامية لحقوق الإنسان لدعم حقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين القطري والإقليمي

٣٥- نفّذت المكاتب الميدانية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مجموعة من الأنشطة عن حقوق الشعوب الأصلية على الصعيدين الإقليمي والقطري، بما في ذلك تقديم الدعم إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ويعرض هذا الفرع مجموعة مختارة من المشاريع جُمعت معاً ضمن مجالات مترابطة. فعلى سبيل المثال، قد يؤدي عدم التشاور أو الاستبعاد فيما يتعلق بمشاريع التنمية أو التعدين إلى أشكال من العنف.

١- الحق في المشاركة والتشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة

٣٦- في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، قدّم مكتب المفوضية مساعدة فنية أثناء وضع قانون عن التشاور، بطرق منها تقديم رأيين قانونيين بينا الإطار الدولي لحقوق الإنسان. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، قدّم

(٤) Asia Pacific Forum of National Human Rights Institutions and Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, *The United Nations Declaration on the Rights of Indigenous Peoples: A Manual for National Human Rights Institutions* (Sydney, Australia, and Geneva, 2013). متاح في الرابط التالي: <http://www.ohchr.org/Documents/Issues/IPeoples/UNDRIPManualForNHRIs.pdf>

الرئيس مشروع قانون إلى البرلمان عن التشاور المسبق والحر والمستنير. ويرى المكتب أن اعتماد مشروع القانون على وجه السرعة سيسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز احترام الحقوق الجماعية للشعوب الأصلية.

٣٧- وأعدّ مكتب المفوضية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات أيضاً رأياً قانونياً هدفة ضمان إجراء مشاورات بشأن احترام المعايير الدولية في مشاريع التعدين. وساعد المكتب في ضمان تغطية الدولة تكاليف عملية التشاور في وضع مشروع القانون. ويعترف قانون التعدين والمعادن ٥٣٥ المؤرخ أيار/مايو ٢٠١٤ بحق الشعوب الأصلية في تقاسم الفوائد المتأتية من استغلال الموارد الموجودة في أراضيها، وفي إعمال الحق الجماعي في التشاور الحر المسبق والمستنير. إلا أن نطاق القانون لا يشمل سوى عقود التعدين الجديدة، ويقتصر على مرحلة الاستغلال، ولا ينص على التشاور والموافقة أثناء مرحلتي التنقيب والاستكشاف. وترى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن اللوائح التي تصدر بموجب القانون وتؤثر في مصالح الشعوب الأصلية يتعين وضعها بالتشاور مع منظمات الشعوب الأصلية.

٣٨- وفي سبيل النهوض باحترام الحق في التشاور، سعى مكتب المفوضية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات أيضاً إلى إدراج قضايا حقوق الإنسان في مؤتمر دولي عن النفط والغاز، وعقد عدة اجتماعات مع الوزارات المعنية.

٣٩- وفي سياق كولومبيا، تواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعوة إلى إفساح المجال للحوار الاجتماعي في قضايا تتصل بالسياسة العامة هي مشاركة السكان الأصليين والتشاور معهم وتمثيلهم. ولا تزال المفوضية تعمل مع أصحاب الحقوق من أجل تقوية منظماتهم، وتحديد طريقة التعامل مع السلطات، وكذلك مؤسسات الأعمال.

٤٠- ورصد مكتب المفوضية في غواتيمالا احتجاجات اجتماعية مختلفة للشعوب الأصلية بعد أن أثبتت حوارات رفيعة المستوى مع السلطات عدم فعاليتها. كما قدّم المكتب المساعدة إلى جماعات إتشيل من شعب المايا في سان خوان كوتزال ادّعوا أن الدولة لم تفِ بواجبها إزاء التشاور مع الشعوب الأصلية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٥، صدر حكم قضائي لصالح مطالبات جماعات الشعوب الأصلية في هذه القضية.

٤١- وفي المكسيك، وثّق مكتب المفوضية ورصد عمليات تشاور، وتواصل مع الجهات المختلفة صاحبة المصلحة، بما فيها السلطات على مستوى الاتحاد والولايات والبلديات ومنظمات المجتمع المدني. وفتح المكتب قنوات اتصال بين الشعوب الأصلية والسلطات المسؤولة عن الإعداد لعمليات التشاور تمشياً مع المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم المكتب إلى القضاء معلومات عن المعايير المتعلقة بحقوق الشعوب الأصلية، وعلى وجه الخصوص الاعتراف بالعادات والتقاليد والنظم القانونية التقليدية، في سياق قضية اعتقال تعسفي مزعوم لأحد قادة الشعوب الأصلية.

٤٢- وفي سياق المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، نظّم المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى حلقتي عمل لتيسير مزيد من الحوار الشامل بين الشعوب الأصلية وحكومة كوستاريكا، جرى

أثناءها توزيع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي. ونتيجة لذلك، اتفقت الشعوب الأصلية والسلطات الحكومية على الحاجة إلى استئناف الحوار، مع إيلاء موضوع حيازة الأراضي اهتماماً خاصاً. ويسعى المكتب الإقليمي، إلى جانب المسنقة المقيمة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، إلى توسيع دائرة الحوار ليشمل قضايا ملحّة أخرى تواجه الشعوب الأصلية.

٤٣- وفي بنما، استمر عمل اجتماع المائة المستديرة للشعوب الأصلية الذي أطلقت المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومكتب المنسق المقيم لدفع عمليتي التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) واعتماد القانون المتعلق بخطة وطنية لتنمية الشعوب الأصلية. ويسر الممثل الإقليمي والمنسق المقيم إجراء الحوار بين الشعوب الأصلية المعارضة لتشييد سد بارو بلانكو الكهرمائي واللجنة الحكومية الرفيعة المستوى التي عيّنتها الرئيس بقيادة نائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية.

٤٤- وبالمثل، أثار مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان الإقليمي لأمريكا الجنوبية في سانتياغو، وغيره من وكالات الأمم المتحدة في شيلي، مسألة ضرورة إجراء عمليات تشاور حكومية جامعة مع الشعوب الأصلية، مشدداً على الحاجة إلى ضمان مشاركة النساء والأطفال من الشعوب الأصلية.

٤٥- وفي سياق نيبال، نظمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اجتماعين لإشراك أصحاب المصلحة على المستوى المحلي بالتعاون مع مكتب المنسق المقيم، من أجل تعزيز الحوار بين أعضاء الجمعية التأسيسية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وممثلي الشعوب الأصلية فيما يتعلق بتعزيز حقوق الشعوب الأصلية في البلد. وشُدّد على الأهمية الحرجة للمشاركة في عمليات صنع القرار من أجل منع النزاعات وتعزيز الحوار.

٢- الاعتراف والحكم الذاتي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٤٦- في كولومبيا، حضر مكتب المفوضية اجتماعات الفريق العامل المشترك بين المحافظات، الذي يشكّل منتدى تجري من خلاله حكومة محافظة الأمازون ورابطات السلطات التقليدية للشعوب الأصلية والكيانات البيئية حواراً بين الثقافات، ويتيح للشعوب الأصلية التعبير عن مطالبها فيما يتعلق بنظامي التعليم والصحة والأقاليم والحكومة. وبغية توضيح الصعوبات في تنفيذ قانون تعويض الضحايا وإعادة الأراضي وفي تبادل الخبرات ذات الصلة، عُقدت ثلاثة اجتماعات مع المؤسسات المعنية. ويسعى مكتب المفوضية في كولومبيا أيضاً إلى تعزيز التنسيق بين نظامي الصحة الوطني والشعبي. ويتابع المكتب القضايا ذات الصلة، مثل وفاة أطفال الشعوب الأصلية في تشوكو وريو سوسيو، وعدم قدرة الشعوب الأصلية في الأمازون على الحصول على الرعاية الصحية. ويرصد المكتب حوادث تسمم البشر وتلوث الأراضي بالزئبق والسيانيد، نتيجة عمليات تعدين الذهب. وبهدف لفت الانتباه إلى الحالة الصحية الحرجة للشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي،

والاستضعاف الشديد لشعب الهنتو في أراوكا، أجرى ممثل المفوضية في كولومبيا وأمين المظالم زيارة إلى تشوكو وأراوكا من أجل تسليط مزيد من الضوء على الحالة الصحية الحرجة للشعوب الأصلية والكولومبيين من أصل أفريقي، فضلاً عن الاستضعاف الشديد لشعب الهنتو في أراوكا.

٤٧- وواصل مكتب المفوضية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات رصد الطلبات التي قدّمتها ست بلديات إلى المحكمة الدستورية المتعددة القوميات فيما يتعلق بأنظمة أساسية للحكم الذاتي، وقد أعلن أن أربعة منها موافقة للدستور.

٤٨- وأوفد مكتب المفوضية في غواتيمالا بعثات إلى مناطق داخلية في البلد لتقييم حالة حقوق الشعوب الأصلية، لا سيما فيما يتعلق بالعمل الزراعي واستغلال الموارد الطبيعية في أراضي الشعوب الأصلية في محافظات ويوتيناغو وكيثشه وألتا فيراباس وتشيكيمولا، وبلديات سان خوان ساكاتيبيكيس وسان خوسيه ديل غولفو. كما قدّم المكتب مساعدة فنية إلى وحدة نوع الجنس والتعددية الثقافية في وزارة البيئة والموارد الطبيعية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٤، نظّم المكتب عدة أنشطة تناولت تقييمات التأثيرات البيئية والاجتماعية، شاركت فيها مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك موظفو الخدمة المدنية من الوزارة، والمجلس الوطني للمناطق المحمية، والمعهد الوطني للغابات، وممثلو جماعات الشعوب الأصلية. وفي هذا الإطار، عُقدت حلقة نقاش عن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، قيّم مكتب المفوضية في غواتيمالا والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان "خطة القضاء على الجوع"، وهي استراتيجية حكومية تهدف إلى القضاء على سوء التغذية المزمن والحاد في البلد. وفي السياق نفسه، رافق المكتب جهات فاعلة مختلفة معنية بتنفيذ قرار أصدرته المحكمة الوطنية على خلفية انتهاك الحق في الغذاء لخمسة أطفال من شعب التشورتي، ودعا القرار إلى وضع بروتوكول للحق في الغذاء على مستوى المحافظات.

٤٩- وفي سياق جمهورية الكونغو الديمقراطية، توصل تقييم أجراه مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان إلى أن قدرة شعب الأقرام على الحصول على الصحة والتعليم محدودة للغاية لأنهم يعيشون في مناطق نائية من البلد.

٣- العنف ضد الشعوب الأصلية

٥٠- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم يؤد الاستبعاد من الحياة العامة والتمييز والتهميش الشديد إلى نتائج صحية سلبية فحسب، بل أدى أيضاً إلى ارتفاع حدة التوترات بين المجتمعات المحلية. ففي الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، علمت بعثة تحقيق أوفدها المكتب المشترك لحقوق الإنسان إلى كابلو في مقاطعة كتانغا، بوجود ادعاءات خطيرة بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات قتل ومعاملة لا إنسانية وقاسية ومهينة، فضلاً عن عمليات خطف ونهب. ويُزعم أن هذه الانتهاكات ارتكبت على يد ميليشيا البانتو وميليشيا البوزوليزوليه - لوبا، وأنها استهدفت بشكل أساسي أقزام الباتوا.

٥١ - وحقق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في هجوم آخر واسع النطاق وقع مؤخراً على موقع المشردين داخلياً في نيونزو في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٥، يُزعم أن ميليشيا من الباتو - لوبا تُدعى "Eléments Katangais" (العناصر الكتانغية) ارتكبتته، وأسفر عن انتهاكات عديدة لحقوق الإنسان، هي ٤٤ عملية قتل وثمان حالات اغتصاب و٥٧ حالة خطف. وكان الضحايا بالأساس من جماعة أفزام الباتو الإثنية.

٥٢ - كما رصد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان عملية القبض على ناشط في منظمة غير حكومية لأفزام الباتو كان متهماً بالتحريض على الكراهية. وأُطلق سراحه بعد محاكمة في محكمة محلية. وفي قضية رمزية أخرى، وضع المكتب المشترك لحقوق الإنسان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٥، ناشطاً من الباتو من منطقة نيونزو تحت الحماية ونقله في وقت لاحق إلى مكان آمن. ويُزعم أن عناصر من ميليشيا اللوبا هددوه لأنه عارض قيادة اللوبا، وأحرقوا منزله وأجبروا أسرته على الاختباء.

٥٣ - وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، أعرب مكتب المفوضية عن القلق إزاء عدم توفير الشرطة الحماية لقادة من شعبي اليمبارا والقارا قارا الأصليين أثناء طقس ديني في حزيران/يونيه ٢٠١٤، عندما تعرضوا لعنف بدني وكلام وسلوك ينمّان عن تمييز. كما أقدم فلاحون من المنطقة على تدمير رموز لسلطات الشعوب الأصلية. كما سُلط الضوء على أعمال عنف نشبت بين مجموعة من القادة من المجلس الوطني للأيلو والماركا في كولا سويو.

٥٤ - وواصل مكتب المفوضية في كولومبيا الرصد الميداني للأنشطة في مناطق الأمازون وكاوكا وتشوكو ونارينيو وساحل البحر الكاريبي وبوتومايو، حيث ارتكبت جهات فاعلة مسلحة انتهاكات، من بينها عمليات قتل لقادة من الشعوب الأصلية. كما أثارت القلق حالات أدى فيها النشاط التعديني القانوني وغير القانوني إلى أعمال عنف في مناطق من بينها لا توما، على سبيل المثال، حيث ارتكب عمال مناجم يعملون بصورة غير قانونية انتهاكات في حق ممثلات لمنظمات نسائية في أراضيهم. وقد طلبت المنظمة من المفوضية السامية لحقوق الإنسان تزويدها بمراقبين لأنها معرضة للتهديد وبحاجة إلى الحماية.

٥٥ - وأجرى مكتب المفوضية في غواتيمالا حواراً مع سلطات الشعوب الأصلية في توتونيكابان وسولولا وتشيتشيكاستيناغو ونيباخ وكيثشيه لتقييم حالة حقوق الشعوب الأصلية. وفي إطار متابعة الحوار، أوفد المكتب بعثات مراقبة لتحديد أفضل الممارسات لمنع العنف في جماعات الشعوب الأصلية. ونظّم المكتب في غواتيمالا أيضاً اجتماعات منتظمة مع وحدة تحليل النزاعات والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تبادل المعلومات عن مجموعة تتألف من ستة نزاعات ذات أولوية، ووضع استراتيجية مشتركة تتناول أموراً من بينها عملية لتقديم تعويض في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في ثمانينات القرن العشرين نتيجة تشييد سد تشيخوي، والنزاع الدائر حالياً في بلدية سان خوان ساكاتيبكييس بسبب تشييد مصنع إسمنت تابع لشركة سيمينتوس

بروغريسو. وعُيِّن مكتب المفوضية في غواتيمالا والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان "شاهدين فخرين" في الحوار الذي أطلقته سلطات الدولة من أجل التصدي للنزاعين كليهما.

٤- متابعة توصيات آليات الأمم المتحدة ووضع برامج الأمم المتحدة

٥٦- ما فتى مستشار حقوق الإنسان في بنغلاديش يسعى إلى تعزيز استخدام مختلف منظمات الشعوب الأصلية واللجنة الدولية لأراضي هضبة تشيتاغونغ للآليات الدولية لحقوق الإنسان وتفاعلها معها. ويعمل المستشار عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها من أجل ضمان إدماج مبادئ الإعلان في برامج الأمم المتحدة وأنشطتها الجارية والمزمعة، مثل برنامج تنمية أراضي هضبة تشيتاغونغ وبرنامج جديد تنقذه الأمم المتحدة على المستوى الوطني متعلق بالشعوب الأصلية.

٥٧- وسعى مكتب المفوضية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى تعزيز آليات التنسيق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة من الأمم المتحدة وغيرها بغية وضع خطة عمل لتيسير تنفيذ الإعلان. كما قدّم المكتب مساعدة فنية إلى ممثلي الشعوب الأصلية الذين شاركوا في الدورة الرابعة عشرة للمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية.

٥٨- وبغية إيلاء حقوق الإنسان الأولوية، ساعد مكتب المفوضية في غواتيمالا على وضع خطة عمل لمجموعة من الجهات المانحة تدعى الفريق العامل المعني بالشعوب الأصلية. وفي إطار تقييم لجنة القضاء على التمييز العنصري الدوري لغواتيمالا، قدّم المكتب المساعدة للفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمجتمع المتعدد الثقافات والتنوع الثقافي، في وضع وثيقة داخلية. وتستعرض الوثيقة دور منظومة الأمم المتحدة في مساعدة غواتيمالا على تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

٥٩- وفي كوستاريكا، شدد مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الوسطى على الحاجة إلى نشر السياسة الوطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري، في إطار دعمه للجنة الحكومية المشتركة بين المؤسسات التي تتابع توصيات هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل.

٦٠- وبغية تنفيذ التوصيات المقدمة إلى بنما أثناء استعراضها الدوري الشامل الذي جرى في عام ٢٠١٠، تعاون المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى مع السجل المدني في بنما واليونيسيف من أجل دعم تسجيل ولادات أطفال الشعوب الأصلية من ديانة ماما تاتا الذين يعيشون في مناطق نائية، تمشياً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثالثاً- هيئات وآليات حقوق الإنسان

ألف- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

٦١- عقدت آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، أثناء دورتها السابعة المعقودة في تموز/ يوليه ٢٠١٤، حلقات نقاش عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وعن دور البرلمان في تنفيذ

الإعلان. وعلاوة على ذلك، أتاحت الدورة الفرصة لمناقشة الأعمال التحضيرية النهائية للمؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية، بما في ذلك مشروع الوثيقة الختامية. كما استكملت آلية الخبراء واعتمدت دراسة المتابعة التي أجزتها عن الوصول إلى العدالة في مجال تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية، فضلاً عن الدراسة والمشورة اللتين اضطلعت بهما فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية في مبادرات الحد من مخاطر الكوارث والوقاية منها والتأهب لها. وإلى جانب عدد من المقترحات التي قدّمتها آلية الخبراء، عُرضت الدراستان على مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والعشرين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٦٢- ونفذت آلية الخبراء أيضاً عدداً من الأنشطة فيما بين الدورات، من بينها المشاركة في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية وفي الدوريتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة لمنتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نظّمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وجامعة لابلاند (فنلندا) حلقة دراسية للخبراء عن تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية فيما يتعلق بتراثها الحضاري. وكان الهدف الرئيسي للحلقة الدراسية الحصول على إسهامات فنية في دراسة تجربتها آلية الخبراء استجابةً لطلب من مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٣/٢٧. ومن المزمع الانتهاء من الدراسة في الدورة الثامنة لآلية الخبراء في تموز/يوليه ٢٠١٥. وفي آذار/مارس ٢٠١٥، عقدت آلية الخبراء اجتماعاً فيما بين الدورات في وينبيغ بكندا، هو الأول من نوعه.

٦٣- ودعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضاً استعراض ولاية آلية الخبراء بطلب من الجمعية العامة في الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي، بما في ذلك تيسير عمليات تشاور بين الشعوب الأصلية والدول، ودعم مشاركة أعضاء آلية الخبراء في المناقشات في مرحلة متابعة المؤتمر العالمي.

باء- الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات

٦٤- نفذت المقررة الخاصة أنشطة مختلفة في أربعة مجالات مترابطة هي: تعزيز الممارسات الجيدة، والتقارير القطرية، وحالات الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان، والدراسات المواضيعية. شاركت المقررة الخاصة أيضاً في المؤتمر العالمي المعني بالشعوب الأصلية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي المؤتمر التاسع عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وشاركت بصفتها شاهدة خبيرة في قضية قيد نظر محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تتعلق بشعبي كالينيا ولوكونو الأصليين في سورينام في شباط/فبراير ٢٠١٥، وفي حلقة خبراء دراسية عن التراث الحضاري في روفانييمي بفنلندا، وبصفتها متحدثة في حلقة نقاش رفيعة المستوى عن حقوق الإنسان وتغير المناخ نظّمها مجلس حقوق الإنسان، وفي عملية تشاور علمية مع الشعوب الأصلية عقدها البنك الدولي، وفي اجتماع مع أعضاء المجلس التنفيذي للبنك الدولي ورئيسه وإدارته العليا.

٦٥- وأجرت المقررة الخاصة زيارة إلى باراغواي للنظر في حالة الشعوب الأصلية. وأجرت أيضاً زيارات عمل غير رسمية إلى أستراليا وبيرو وكندا والفلبين وفنلندا.

٦٦- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قدّمت المقررة الخاصة تقريرها الأول (A/HRC/27/52) إلى مجلس حقوق الإنسان، أوردت فيه الأولويات المواضيعية لولايتها وأعلنت التزامها التركيز على القضايا المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للشعوب الأصلية. ومحتت المقررة الخاصة في تقريرها إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين (A/69/267) في هذه الحقوق في سياق الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٧- وأدلت المقررة الخاصة بتصريحات علنية فيما يتعلق بحالات تتطلب عناية فورية وعاجلة من جانب الحكومات المعنية. وفتت هذه التصريحات الانتباه إلى ما يلي: (أ) الإطار الجديد للحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الدعوة إلى تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إجراءات فعالة، و(ب) مشروع نطفي جديد يهدد بإلحاق مزيد من الضرر بالشعوب الأصلية في بيرو، و(ج) صعوبة تحقيق العدالة في أنحاء كثيرة من العالم، و(د) دعوة الدول الأعضاء إلى إشراك الشعوب الأصلية في الجهود الإنمائية. ووقّعت المقررة الخاصة، فضلاً عن مكلفين بولايات آخرين، عدداً من الرسائل الموجهة إلى الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وأعربت عن شواغل إزاء تعديلات من المزمع إدخالها على مشروع إطار عمل للضمانات البيئية والاجتماعية تابع للبنك الدولي، من المرجح أن يكون لها أثر ضار على حقوق الإنسان.

٦٨- وتناولت إجراءات خاصة أخرى أيضاً قضايا متعلقة بالشعوب الأصلية. فقد أجرت المقررة الخاصة في مجال الحقوق الثقافية زيارة إلى بوتسوانا، اطلّعت خلالها على السياسات في مجالات الثقافة واللغة والتعليم والسياحة. واجتمعت مع شعب السان، واستمعت إلى شواغلهم، وحرصت، بالنظر إلى الآثار المترتبة على إدراج دلتا أوكافانغو في قائمة التراث العالمي لليونسكو، على تشجيع الحكومة على التشاور بشكل وثيق مع الشعوب الأصلية.

٦٩- وفي المنتدى الثالث للأعمال التجارية وحقوق الإنسان الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، جرى، أثناء جلسة تناولت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إبراز تأثير اتفاقات التجارة والاستثمار على الشعوب الأصلية بوصفه مجالاً يمكن فيه للفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال أن يرفد عمل المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية. وعلاوة على ذلك، ركزت بعض جلسات المنتدى على مسألة وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة وحصولها على تعويضات في سياق عمليات مؤسسات الأعمال والصناعات الاستخراجية.

جيم- الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

٧٠- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن القلق وقدّمت توصيات فيما يتعلق بالشعوب الأصلية. وفي إطار إجراء الإنذار المبكر والعمل العاجل،

وجّهت اللجنة رسالة قلق إلى الاتحاد الروسي، في حين وجّهت في إطار إجراء المتابعة رسائل متابعة إلى الاتحاد الروسي وكندا والمكسيك ونيوزيلندا. وأثارت اللجنة في دورتها الخامسة والثمانين قضايا تتعلق بالشعوب الأصلية، وقدمت توصيات إلى بيرو والسلفادور والكاميرون والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وقدمت اللجنة في دورتها السادسة والثمانين توصيات بشأن حقوق الشعوب الأصلية في البوسنة والهرسك والدانمرك والسودان وغواتيمالا. وتناولت الملاحظات الختامية للجنة خلال هذه الدورات قضايا من قبيل حق الشعوب الأصلية في الهوية وفي تحديد الهوية الذاتية وفي الاعتراف، والافتقار إلى بيانات مفصلة أو مؤشرات اجتماعية واقتصادية تتعلق بالشعوب الأصلية، وأوجه القصور في الأطر القانونية، والتمييز الهيكلي الذي تتعرض له الشعوب الأصلية. وركزت ملاحظات أخرى على المشاركة في الحياة السياسية والعامة، والتمييز داخل نظام العدالة الجنائية، وسوق العمل، وتنميط الشعوب الأصلية، فضلاً عن حوادث تتصل بخطاب الكراهية. كما أثرت مسائل تتعلق بحالة الشعوب الأصلية التي تعيش في عزلة طوعية، وبالموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، وحقوق الشعوب الأصلية في الأرض.

٧١- وسلطت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضوء على حقوق الشعوب الأصلية في أن يُعترف بها وأن تحدد هويتها الذاتية، وفي أن تُلتَمَس موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة على القرارات التي تنطوي على أثر عليها وعلى أراضيها. وفي مناسبات كثيرة، أشارت اللجنة إلى الإعلان وإلى اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩) لدى النظر في التقارير المقدمة من إندونيسيا وباراغواي والسلفادور وغواتيمالا ونيبال. وأثارت اللجنة أيضاً أسئلة تتعلق بالشعوب الأصلية وأرسلت قائمة قضايا إلى دول أطراف من بينها أوغندا وبوروندي ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وتايلند وشيلي والعراق وغيانا وفرنسا وفنلندا وفيت نام وكندا. وتناولت الأسئلة الرئيسية التي أثارها اللجنة الاعتراف بالشعوب الأصلية والحقوق في الأراضي والتشاور وعدم التمييز والفقر والتعليم والحقوق الثقافية. واجتمعت اللجنة أيضاً مع رئيسة المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية لمناقشة المجالات ذات الاهتمام المشترك تحسباً للدورة الرابعة عشرة للمنتدى الدائم المخصصة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٧٢- ونظرت لجنة مناهضة التعذيب في تقارير أستراليا وكولومبيا ونيوزيلندا. وأبرزت في ملاحظاتها الختامية أن العنف ضد المرأة يصيب نساء الشعوب الأصلية على نحو غير متناسب، وحثّت السلطات الوطنية على اتخاذ مزيد من التدابير للتصدي له. وطلبت اللجنة أيضاً معلومات من دول أطراف عن الشعوب الأصلية من خلال قائمة القضايا قبل أن تقدم كندا وغابون والمكسيك واليابان تقاريرها.

دال - الاستعراض الدوري الشامل

٧٣- كثيراً ما بُحثت قضايا متعلقة بالشعوب الأصلية في سياق الاستعراض الدوري الشامل. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استُعرضت الحالة في ٤٢ بلداً للمرة الثانية أثناء الدورات التاسعة عشرة والعشرين والحادية والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان. وقُدِّمت توصيات تتعلق بالشعوب الأصلية إلى عدد من البلدان، لا سيما فيما يتعلق بمواءمة التشريعات مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩)، وبتعزيز الإطار القانوني والمؤسسي لحماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية. ووُجّهت دعوات أيضاً بشأن، جملة أمور منها، تعزيز جهود القضاء على التمييز ضد الشعوب الأصلية، وكفالة تسجيل ولادات جميع أطفال الشعوب الأصلية، والحصول على التعليم والصحة وعلى الأرض والموارد الطبيعية، وتعزيز التعاون مع الشعوب الأصلية وإشراكها في صنع القرار.

٧٤- ومن الأمثلة على التوصيات المذكورة أعلاه اعتماد قانون بشأن التنمية المستقلة للشعوب الأصلية في كوستاريكا، وإبلاء الحقوق في الأراضي لشعب الأقرام في جمهورية الكونغو الديمقراطية اهتماماً خاصاً، وبذل جهود للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات من الشعوب الأصلية في نيكاراغوا، ووضع استراتيجيات لمكافحة التمييز ضد الشعوب الأصلية وغيرها في النرويج.

رابعاً - الاستنتاجات

٧٥- ما انفكت حقوق الشعوب الأصلية تشكّل أولوية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، كما يتضح من إجراءاتها في السياقات القطرية والإقليمية ومن دعمها إلى آليات مجلس حقوق الإنسان والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، فضلاً عن العمليات الدولية.

٧٦- وقد شكّل أول مؤتمر عالمي معني بالشعوب الأصلية، عُقد في عام ٢٠١٤، علامة فارقة في جهود النهوض بحقوق الشعوب الأصلية. إذ نتجت عنه التزامات من الدول الأعضاء بتعزيز تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية من خلال خطط عمل وطنية وتدابير أخرى في مجالات رئيسية تتراوح بين القضاء على العنف ضد نساء الشعوب الأصلية إلى التصدي لتأثير المشاريع الإنمائية الكبرى في الشعوب الأصلية. ومن الضروري أن تعمل الدول الأعضاء على ضمان المتابعة الحثيثة لهذه الالتزامات وغيرها من الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية، بمشاركة مع الشعوب الأصلية وبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان وغيرها من الشركاء من وكالات الأمم المتحدة.

٧٧- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية السامية لحقوق الإنسان توسيع نطاق عملها في مجال النهوض بحقوق الشعوب الأصلية على الصعيد القطري. وقد كشفت مبادرات مختلفة لبناء القدرات عن عقبات مستحكمة تحول دون ممارسة الحق في التشاور فيما بين القطاعات في بعض السياقات القطرية. وأدى عدم التشاور في حالات كثيرة إلى نتائج ليس في صالح الشعوب الأصلية. وحتى عندما تتضمن الأطر القانونية أحكاماً بشأن التشاور والموافقة، فإن تحديات متعددة تعوق تنفيذها، الأمر الذي يتعارض مع أحكام الإعلان.

٧٨- وثمة أنماط متكررة من الشواغل على صعيد حقوق الإنسان تتكشف من خلال عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، والتقييمات التي تجريها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، والملاحظات الختامية التي تقدمها الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وتوصيات آليات الأمم المتحدة الأخرى. ومن المجالات التي تثير إشكالية مسألة الاعتراف بالشعوب الأصلية وحقوقها في تقرير المصير فيما يتعلق بالحكم الذاتي، والإقرار لهم بالحقوق في الأراضي والأقاليم والموارد، والافتقار إلى آليات للعدالة والفصل في المطالبات، وأوجه القصور في الأطر القانونية، وعدم وجود بيانات مفصلة يمكن أن تشكل أدلة يُرتكز عليها في وضع السياسات، واستبعاد الشعوب الأصلية عن عملية صنع القرارات المتعلقة بالقوانين والسياسات التي تؤثر فيهم، لا سيما في قطاعي التنمية والبيئة.

٧٩- وفيما يتعلق بالبرامج المشتركة، دفعت مبادرة شراكة الأمم المتحدة من أجل الشعوب الأصلية شركاء الأمم المتحدة إلى العمل معاً بطريقة استراتيجية مسترشدين بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان وفي اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية لعام ١٩٨٩ (رقم ١٦٩). وعملت المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن كثب مع خبراء من الشعوب الأصلية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان تصميم جميع البرامج القطرية التابعة لمبادرة الشراكة بمشاركة الشعوب الأصلية وتنفيذها في إطار شراكة حقيقية بين الشعوب الأصلية والدول.

٨٠- ويعرض هذا التقرير إنجازات كثيرة في مجال المعايير على الصعيد الدولي وبعض النجاحات على الصعيد القطري. ولكن لا يزال الطريق طويلاً من أجل سد الفجوات التي تعترى السياسات والاستراتيجيات الوطنية وضمان الامتثال التام للإعلان. وتواصل المفوضية السامية لحقوق الإنسان العمل في شراكة مع الشعوب الأصلية ومنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء من أجل المساهمة في تعزيز الإعلان وتنفيذه تنفيذاً كاملاً، فضلاً عن متابعة مدى فعاليته على الصعيدين الوطني والمحلي.